المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

المندوبية السامية للتخطيط

مشروع نجاعة الأداء

مشروع قانون
المالية
2018

فهرس

الجزء الأول: تقديم المندوبية السامية للتخطيط 5

1. تقديم موجز لاستراتيجية المندوبية 5

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 13

إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 13

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج 14

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 15

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 18

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 18

الجزء الثاني: تقديم برامج المندوبية السامية للتخطيط 20

برنامج 126 : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية 20

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 20

2. مسؤول البرنامج 21

3. المتدخلين في القيادة 21

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 21

برنامج 127 : الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية 29

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 29

2. مسؤول البرنامج 31

3. المتدخلين في القيادة 31

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 31

برنامج 128 : تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات 37

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 37

2. مسؤول البرنامج 38

3. المتدخلين في القيادة 38

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 38

برنامج 150 : القيادة والدعم 42

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 42

2. مسؤول البرنامج 44

3. المتدخلين في القيادة 45
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 45
الجزء الثالث : محددات النفقات 53
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 53
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 53
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 54
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 55
برنامج 126 : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية..... 55
برنامج 127 : الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية 56
برنامج 128 : تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات..... 58
برنامج 150 : القيادة والدعم 59

الجزء الأول: تقديم المندوبية السامية للتخطيط

1. تقديم موجز لاستراتيجية المندوبية

في سياق اجتماعي واقتصادي متحول، أصبحت المندوبية السامية للتخطيط مطالبة بقوة بتوفير عناصر التحليل التي تمكن من التوضيح وتفسير التطورات الاقتصادية الاجتماعية والديموغرافية المتسارعة التي تعرفها بلادنا. ولتحقيق هذه الغاية، ما فتأت تسعى باستمرار لتطوير أساليب عملها وتوسيع وتنويع نطاق مواضيع اهتماماتها من خلال الانفتاح على القضايا الكبرى لمجتمعنا من جهة، وعلى التطورات الحديثة، النظرية والمنهجية، التي يعرفها العمل الإحصائي على الصعيد الدولي من جهة أخرى.

في هذا السياق، تسعى المندوبية السامية للتخطيط إلى إعداد استراتيجيتها للفترة 2018-2020، لكون هذه الاستراتيجية ضرورة تلخص التطلعات وتوضح الرؤى التي تطمح إليها المندوبية من خلال تحقيق أهداف رئيسية واضحة ومعقولة وممكنة التحقيق. لقد خلص التحليل المعمق للأوضاع السائدة إلى جرد العديد من الأهداف الرئيسية لاستراتيجية المندوبية السامية للتخطيط، إلا أنها، في مجملها، تركز على أربعة محاور رئيسية وأساسية هي كالتالي:

المحور الأول: تطوير نظامها للمعلومات الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية، وذلك من خلال:

أ. تطوير نظام المعلومات الإحصائي :

لقد أصبح في وقتنا الراهن تطوير العمل الإحصائي من الأمور الملحة نظرا للتغيرات المستمرة التي تعرفها الجوانب الحياتية لمجتمعاتنا وتزايد الطلب على البيانات الإحصائية من قبل المستخدمين على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم، بما في ذلك المواطن العادي الذي أصبح بدوره يتطلع في مواعيد معينة إلى ما سينشره الجهاز الإحصائي ببلده حول مواضيع معينة تحظى باهتماماته. من هنا برزت الحاجة إلى وجود استراتيجية إحصائية تهدف إلى تنظيم العمل الإحصائي وتطويره، وترسي قواعد هذا العمل بشكل يتوافق مع الأولويات الوطنية ويتناسق مع التوصيات الدولية. وتسعى المندوبية السامية للتخطيط إلى تطوير نظام معلوماتها الإحصائي من خلال:

- **تعزيز إنتاج المعلومات الإحصائية :**

إن تعزيز مسلسل الجهوية لفائدة استقلالية أوسع للجهات ساهم في تحديد التوجه نحو استراتيجية جديدة لتنمية الإنتاج الإحصائي على مستوى الجهات. في ظل هذا التوجه، أصبح البعد الجهوي/المحلي للمعلومات الإحصائية حاسما وعاملا لابد من أن يؤخذ بعين الاعتبار في تصميم البحوث الإحصائية. لذلك، فإن أهداف استراتيجية المندوبية السامية للتخطيط المسطرة في هذا الباب تركز على توفير البيانات الإحصائية الدقيقة التي تساعد على اتخاذ القرار وفي وضع الخطط والبرامج على المستوى الجهوي. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الرفع من حجم عينات البحوث لضمان تمثيليتها على مستوى كل جهة، حتى نتمكن من توفير المؤشرات الإحصائية المتعلقة بكافة الجوانب الحياتية، وهو ما سيمكن الفاعلين المحليين من أدوات للرصد المستمر والتقدم نحو تحقيق المبادرات والأهداف الوطنية في كافة المجالات.

- **توسيع المجالات الموضوعاتية التي تغطيها البحوث الإحصائية :**

في إطار تكيف النظام الإحصائي الوطني مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تعرفها البلاد، وفي سياق التفكير الحالي حول سبل قياس التقدم والتنمية البشرية، فإن المندوبية تسعى جاهدة لتغطي جوانب جديدة من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توسيع نطاق بحوثها لتشمل الجوانب النوعية وتصورات السكان.

- **تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال :**

نظرا لأهمية المعلومات الإحصائية في بناء وتطور الدول اقتصاديا واجتماعيا، تسعى الأجهزة الإحصائية إلى مواكبة التطورات الدولية، ليس فقط على مستوى المنهجيات الإحصائية والمعايير والتصنيفات الدولية، ولكن أيضا في مجال التقنيات الحديثة وفي مجال معالجة البيانات الإحصائية ونشرها.

في هذا الإطار، فإن المندوبية السامية للتخطيط تعمل على توفير الإمكانيات التي تتيح تلبية الاحتياجات المستجدة من البيانات الإحصائية والمؤشرات الحديثة بأسلوب عصري وبشكل كاف وفعال، من خلال مواصلة مجهوداتها الرامية إلى تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال في جمع ومعالجة ونشر البيانات، وذلك من خلال:

- الاستعمال الواسع لتقنية تجميع المعطيات عن طريق استعمال الحاسوب، من خلال تعميمها على جميع البحوث التي تقوم بها المندوبية؛
- تطوير وتعزيز استخدام نظام المعلومات الجغرافية خاصة في مجال نشر البيانات المجالية.

ب. إنتاج الحسابات الوطنية :

من المهام المنوطة كذلك بالمندوبية السامية للتخطيط إعداد الحسابات الوطنية التي هي عبارة عن مجموعة الحسابات التي تعطي تفاصيل كامل عن إيرادات ومخرجات الاقتصاد المغربي، وتقدم صورة شاملة للاقتصاد الوطني، وفق نسق منظم ومتكامل. كما يدخل ضمن اختصاصات المندوبية ضمان نشر نتائج هذه الحسابات سنويا وفصليا، وكذلك إنتاج الحسابات الجهوية والقطاعية. ويروم برنامج عمل المندوبية للفترة 2018-2020 مواصلة السعي إلى إنتاج حسابات وطنية، سنوية وفصلية، في تناغم وتوافق مع مقتضيات نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008. ويتعلق الأمر بالأعمال التالية:

- إعداد الحسابات الوطنية السنوية والفصلية؛
- إعداد الحسابات الجهوية؛
- إعداد الحسابات القطاعية (الحساب التابع لقطاع السياحة،...)؛
- إعداد المؤشرات الاقتصادية؛
- تحليل النظام الإنتاجي؛
- إعداد، كل سنة، لأدوات التحليل الإحصائية لإنجاز دراسات الوقع والتوقعات الاقتصادية:
  - جدول الموارد والاستخدامات؛
  - جدول الحسابات الاقتصادية المندمجة؛
  - جدول العمليات المالية؛
  - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج عمل المندوبية في هذا المجال يتم وفقا للمعايير الدولية وبناء على توصيات نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 2008 (SCN 2008) وينقسم إلى فئتين:

الفئة الأولى وتهم إنتاج حسابات وطنية، سنوية وفصلية، وفق جدولة زمنية محددة:

ويتعلق الأمر ب:

1. الحسابات السنوية :

1.1. حسابات السلع والخدمات :

ويمكن ترجمة هذه الحسابات حسب:

أ. المجاميع الرئيسية بالحجم والقيمة :

- تفصيل الناتج المحلي الإجمالي؛
- الإنتاج؛
- القيم المضافة؛
- نفقات الاستهلاك النهائي للأسر؛
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛
- المبادلات الخارجية.

ب. توازن الموارد والاستخدامات (حسب مجموعات المواد) بالقيمة والحجم.

ت. حسابات الفروع: حساب الإنتاج حسب الفروع (بالقيمة والحجم).

ث. جداول الموارد والاستخدامات.

2.1. حسابات القطاعات المؤسساتية :

هذه الحسابات هي كما يلي:

أ. حسابات القطاعات المؤسساتية

- حسابات الشركات غير المالية؛
- حسابات الشركات المالية؛
- حسابات الإدارات العمومية؛
- حسابات الأسر؛
- حسابات أخرى.

ب. جداول الحسابات الاقتصادية المندمجة.

ت. جدول العمليات المالية.

3.1. الحساب التابع للسياحة :

4.1. الحسابات الجهوية (حسابات الإنتاج والناتج الداخلي الإجمالي ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات).

يتم إنتاج الحسابات الجهوية كل سنة حيث يتم نشر الحسابات المتعلقة بالسنة (ن- 2). في حين أن الحساب التابع للسياحة وحسابات السلع والخدمات والحسابات المؤسساتية يتم نشرها سنويا حسب ثلاث صيغ: الحسابات المؤقتة الخاصة بالسنة (ن-1) والحسابات شبه النهائية الخاصة بالسنة (ن-2) والحسابات النهائية الخاصة بالسنة (ن-3).

2. الحسابات الوطنية الفصلية :

يتم إنتاج هذه الحسابات الخاصة بفصل ما عند نهاية الفصل الموالي. وتهم الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم وبالأسعار الجارية حسب مقاربة الإنتاج وتوزيعه من حيث القيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي، وكذا مكونات الطلب الإجمالي. ويتم نشر النتائج على موقع المندوبية وفقا لمتطلبات والجدول الزمني المحدد من قبل المعيار الخاص لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي، 90 يوما بعد انقضاء الفصل المعني بهذه الحسابات.

<u>الفئة الثانية وتهم إنتاج حسابات وطنية بسنة أساس جديدة (سنة 2014):</u>

بناء على توصيات نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008 (SCN 2008)، اعتمدت المندوبية السامية للتخطيط استراتيجية تروم تحديث سنة الأساس للحسابات الوطنية كل سبع سنوات. وهكذا، فبعد نشر الحسابات الوطنية بسنة الأساس 2007 الجديدة، انطلقت الأعمال التمهيدية لإنتاج حسابات تعتمد سنة 2014 كسنة أساس جديدة. وتشمل هذه الأعمال:

- تحديد الاحتياجات من المعلومات؛
- إقرار المفاهيم والتعاريف الجديدة التي أوصى بها نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008 (SCN 2008)؛
- إعداد وإقرار التصنيفات الخاصة بالمنتجات والأنشطة والعمليات؛
- المساهمة في إنجاز البحوث البنيوية التي أطلقتها مديرية الإحصاء في هذا الإطار؛
- تصفية جذاذات البحوث البنيوية وتحليل نتائجها؛
- وضع الترتيبات على المستوى المعلوماتي لتنفيذ عمل تغيير سنة الأساس (تحميل الملفات على البرنامج المعلوماتي ERETES واستعمال أحدث إصدار لهذا البرنامج)؛
- خلاصات.

هذه الأشغال يتم إنجازها غالبا على فترة تمتد لخمس سنوات لو توصلت مصالح المحاسبة الوطنية بنتائج كل البحوث حسب الجدولة الزمنية المحددة لها سلفا. ومن المتوقع أن تنشر سلسلة الحسابات المتعلقة بالفترة 2014-2018 في يونيو 2019.

المحور الثاني: الدراسات المستقبلية، السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة :

أ. مواصلة تنفيذ رؤية متجددة لتخطيط التنمية وتحليل الظرفية:

- تطوير التوقعات على المدى القصير من خلال الميزانيات الاقتصادية؛
- مواصلة التفكير المستقبلي "مغرب 2030" في إطار رؤية متجددة لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحليل الظرفية.

ب. إعداد دراسات سوسيو-ديموغرافية ورصد ظروف معيشة السكان:

- إنجاز دراسات وبحوث متنوعة في مجال السكان، ستتناول هذه الأشغال مواضيع ديموغرافية تتعلق بالولادات والوفيات ومحدداتها المباشرة (الزواج، الطلاق، استعمال

وسائل منع الحمل، الخ)، والهجرة الداخلية والدولية. كما تهتم بمواضيع تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المفسرة أو الناجمة عن الديناميات السكانية والتغيرات في الهياكل والتوزيع المجالي للسكان. كما ستزاوج في غالب الأحيان بين ما هو كمي وما هو نوعي.

- إنجاز الإسقاطات السكانية على المدى المتوسط، المدى الطويل، على المستوى الوطني ومستوى الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات؛
- المساهمة في إنجاز دراسات استشرافية حول السكان؛
- نشر البحوث حول مختلف فئات السكان مثل النساء والأطفال والمراهقين والشباب أو كبار السن؛
- إنجاز برامج للتكوين والمساعدة التقنية حول الديموغرافيا وكذلك تنظيم ندوات حول القضايا الكبرى المتعلقة بالسكان؛
- تصميم وتحليل ورصد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في أبعادها الاجتماعية والإنسانية؛
- إعداد تقارير دورية عن ظروف معيشة السكان؛
- تطوير تقارير إحصائية دورية وإنجاز دراسات موضوعاتية عن ظروف معيشة السكان؛
- المساهمة في إعداد دراسات حول الاستراتيجيات والسياسات الرامية للتخفيف من التفاوتات الاجتماعية بجميع أشكالها وفي جميع أبعادها.

ت. انجاز دراسات قطاعية و دراسات تهم التنمية المستدامة:

- انجاز دراسات قطاعية؛
- إعداد تقرير حول أهداف التنمية المستدامة في المغرب؛
- وضع وتحيين قاعدة البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؛
- المشاركة والمساهمة في اللقاءات الجهوية والدولية حول أهداف التنمية المستدامة؛

المحورالثالث : تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات:

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط، من خلال مؤسستي التعليم العالي التابعتين لها، المتخصصتين، الأولى في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، والثانية في مجال علوم المعلومات، وهما:

<u>المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي :</u>

يحتل المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي اليوم مكانة متميزة بين مؤسسات التعليم العالي الأخرى الأكثر شهرة ببلادنا. ويقدم المعهد لطلابه تكوينا متنوعا ومتعدد التخصصات يتمحور حول خمسة شعب هي:

- الإحصاء-الاقتصاد التطبيقي؛
- المعلوميات؛
- الاكتوارية والمالية؛
- الإحصاء-الديموغرافيا؛
- البحث العملياتي والمساعدة على اتخاذ القرار.

ويوجه المهندسون خريجو المعهد للعمل بالإدارات العمومية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية وبالقطاع الخاص. وبالإضافة إلى الطلبة المغاربة، يستقبل المعهد طلبة من بلدان أخرى خصوصا البلدان الناطقة بالفرنسية.
وبجانب مهمتة الرئيسية، يقوم المعهد بتأدية مهام أخرى تتعلق بالبحث العلمي والتكوين المستمر.
وعلاوة على ذلك، يتطلع المعهد إلى تطوير مختبرين اثنين للأبحاث، يتعلق الأول بالنوع والاقتصاد والإحصاء والديموغرافيا والتنمية المستدامة، والثاني بنظم المعلومات والأنظمة الذكية والنمذجة الرياضية.
من جهة أخرى، وفي إطار انفتاح المعهد على محيطه، سيقوم بتعزيز اتفاقيات الشراكة والتبادل مع جامعات ومؤسسات أجنبية.
وفيما يتعلق بالتكوين المستمر، يتطلع المعهد إلى توقيع اتفاقيات مع مؤسسات عامة وخاصة تروم استفادة أطر هذه المؤسسات من الدورات التكوينية التي ينظمها في مجالات تخصصاته: الإحصاء، الأكتوارية، الديموغرافيا،...
إجمالا، يمكن أن نعتبر أن استراتيجية المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي هي المساهمة في التكوين الأساسي للكفاءات التقنية العالية وفي تطوير البحث العلمي وفي تطوير كفاءة الأطر العليا العاملة بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي من خلال التكوين المستمر و/أو الخبرة.

مدرسة علوم المعلومات :

تعتبر مدرسة علوم المعلومات المؤسسة العمومية الوحيدة في المغرب التي تكون مهندسين في مجال علوم المعلومات والميادين المرتبطة بها خاصة هندسة التوثيق / إدارة الوثائق والأرشيف / الذكاء التنافسي واليقظة الاستراتيجية / هندسة المعارف / المحتويات المعرفية ونظم المعلومات.
تتوفر المؤسسة على ثلاثة أسلاك للتكوين: سلك المهندس، سلك الماستر وسلك الدكتوراه.
كما يناط بالمدرسة التكوين المستمر وتقديم الخدمات لفائدة المقاولات والمؤسسات العمومية إلى جانب تنمية البحث العلمي ارتباطا بميادين تخصصها.

المحور الرابع: الدعم والقيادة

أ. الأنشطة الداعمة لمهام المندوبية :

- تنظيم دورات للتكوين والدعم لفائدة موظفي المندوبية في مجالات تهم تخصصاتهم المهنية مركزيا وجهويا على حد سواء؛
- تحيين الدراسات المتعلقة بالتدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف والكفاءات،....؛
- تحديث الإدارة من خلال:
  - إدخال الإعلاميات في عملية التدبير؛
  - وضع نظام للأرشيف المادي والإلكتروني؛
  - تجديد جزء من حظيرة التجهيزات المعلوماتية؛
  - تجديد نظام الاتصالات الهاتفية.
- تعزيز مسلسل اللاتمركز الاداري من خلال:
  - تعزيز القدرات التدبيرية للمديريات الجهوية؛
  - دعم مهام المديريات الجهوية؛

- إقرار وتنفيذ الميزانيات-البرامج على المستوى الجهوي؛

- تعزيز عمليات الرقابة الداخلية المتعلقة بصرف الاعتمادات وتعميمها على المديريات الجهوية؛
- تعميم ونشر أعمال المندوبية من خلال تنظيم ندوات ومؤتمرات صحفية فضلا عن تنظيم ورشات عمل وأيام للتفكير؛
- تنفيذ القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

ب. تعزيز التعاون الدولي :

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط تعزيز مكانتها المتميزة على الصعيد الدولي وذلك بتطوير وتقوية علاقات تشاركية مع عدة مؤسسات جهوية ودولية والمشاركة في مؤتمرات ولقاءات ذات صلة بمهامها ومسؤولياتها، وكذا بإسهام أطرها في مجال تقديم الخبرة لعدة دول إفريقية وعربية وكذا من أجل استفادة مسؤوليه وموظفيها من دورات تكوينية أو ورشات لتبادل الخبرات بهدف مواكبة آخر المستجدات في الميادين المتعلقة بمهامهم.

ت. نظام المعلومات الوثائقي :

بحكم المهام التي تضطلع بها، تساهم المندوبية السامية للتخطيط، من خلال المركز الوطني للوثائق التابع لها، في تنفيذ السياسات العامة بجمع ورصد ومعالجة وتوزيع الوثائق والمعلومات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة للمغرب.

من هذا المنظور، فإن استراتيجية المندوبية في هذا المجال خلال الفترة 2018-2020، تستند على:

- العمل على تجميع ومعالجة ونشر ما صدر بالمغرب من وثائق حول هذا الموضوع؛
- توسيع نطاق الرصد والرفع من كمية المعلومات؛
- اعتماد الخرائط كوسيلة لنشر التحذيرات؛
- تيسير الولوج إلى المعلومات والوثائق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة للمغرب من خلال الرفع من عدد قواعد البيانات والبوابات المتاحة على الانترنت لوضعها رهن إشارة مختلف فئات المستخدمين (الباحثون، والأكاديميون، ومكاتب الدراسات التقنية، الخ.).
- تأمين الموارد والشبكات المعلوماتية؛
- عصرنة سلسلتي الطباعة والميكروفيش.

ث. تحسين وسائل الاتصال ونشر أعمال المندوبية :

تعتزم المندوبية السامية للتخطيط تنويع وسائلها للاتصال الخارجي وتحديث أدوات الولوج إلى المعلومة سواء عبر الإنترنت أو من خلال الاتصال المباشر بمصالحها، حتى تؤمن نشرا واسعا لإنتاجاتها وتحسين خدمة الاستجابة لطلبات المستعملين المباشرة.

وفي هذا الإطار، فإن المندوبية السامية للتخطيط تسعى باستمرار الى إدخال تحسينات مستمرة على الوسائل المختلفة التي اعتمدتها لتلبية طلبات المستعملين في أفضل الظروف، وذلك من خلال:

- الأخذ بعين الاعتبار المعيار الخاص لنشر المعطيات (NSDD) في الإنتاج الإحصائي. فوفقا لالتزاماتها الدولية، وبصفتها عضوا في مجموعة الدول المنخرطة في المعيار الخاص لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي، يتحتم على المندوبية نشر المعلومات المنتجة (التشغيل

والأرقام الاستدلالية حول الأسعار والحسابات الوطنية، الخ) في تواريخ معينة ومتفق عليها مسبقا مع صندوق النقد الدولي. وتوضع هذه المعلومات رهن إشارة مختلف الفاعلين من خلال موقع صندوق النقد الدوليا.

• التوسيع والتحديث المنتظم لقوائم المستفيدين من منشورات المندوبية. كما تستخدم الإصدارات الإلكترونية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستعملين.

• تعبئة مختلف مكونات المندوبية لتلبية احتياجات المستعملين: الموقع الالكتروني ،الشباك الإحصائي، مصلحة الخرائط، قاعدة المعطيات الإحصائية والموقع الإلكتروني. كما تلجأ المندوبية لمختلف الوسائل لتلبية حاجيات المستعملين: البريد الإلكتروني، الهاتف، المراسلات، تحميل الملفات انطلاقا من الموقع الإلكتروني، الاتصال بعين المكان بمصالح المندوبية، الخ.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018

جدول 1 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول :

الفصل	(قانون المالية لسنة 2017) الميزانية العامة	(مشروع قانون المالية لسنة 2018) الميزانية العامة	مشروع قانون المالية (الميزانية العامة) لسنة 2018/ قانون المالية(الميزانية العامة) لسنة 2017
الموظفون	-	282 700 000	-
المعدات والنفقات المختلفة	-	157 592 000	-
الاستثمار	-	29 885 000	-
المجموع	-	**470 177 000**	-

جدول 2 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول :

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	282 700 000					
المعدات والنفقات المختلفة	157 592 000	20 681 000	19 170 000			
الاستثمار	29 885 000	11 700 000	11 700 000			
المجموع	**470 177 000**	**32 381 000**	**30 870 000**	**500 000**	**500 000**	**471 688 000**

إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج

جدول 3: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2017)	الميزانية العامة (2018 مشروع قانون المالية لسنة)			% مشروع قانون المالية لسنة 2018 % / قانون المالية لسنة 2017
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
القيادة والدعم	-	282 700 000	78 242 000	16 075 000	-
إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	-		54 314 000	5 540 000	-
الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية	-		2 845 000	570 000	-
تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	-		22 191 000	7 700 000	-
المجموع	-	**282 700 000**	**157 592 000**	**29 885 000**	-

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة 2018	مرافق الدولة المسيرة بصورة 2018		حسابات المرصدة لأمور خصوصية 2018		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
القيادة والدعم	377 017 000	5 900 000	5 739 000	500 000	500 000	**377 178 000**
إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	59 854 000					**59 854 000**
الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية	3 415 000					**3 415 000**
تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	29 891 000	26 481 000	25 131 000			**31 241 000**
المجموع	**470 177 000**	**32 381 000**	**30 870 000**	**500 000**	**500 000**	**471 688 000**

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 126 : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية

جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إنتاج ونشر المعلومة الاحصائية	53 691 000	5 440 000	**59 131 000**
إنتاج الحسابات الوطنية	623 000	100 000	**723 000**

برنامج 127 : الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية

جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الدراسات القطاعية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة	1 817 000	220 000	**2 037 000**
الدراسات والأبحاث الديموغرافية وتتبع ظروف معيشة السكان	400 000	100 000	**500 000**
تحليل الظرفية	398 000	50 000	**448 000**
الدراسات المتعلقة بالتوقعات وبالمستقبلية	230 000	200 000	**430 000**

برنامج 128 : تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

جدول 5: ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي	17 390 000	5 000 000	**22 390 000**
تكوين الاطر في مجال علوم المعلومات	4 801 000	2 700 000	**7 501 000**

جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	6 915 700	0	**6 915 700**
بناء وتهيئة وتجهيز البنايات الإدارية	0	3 200 000	**3 200 000**
دراسات	0	3 280 000	**3 280 000**
تعليم و دراسة	11 795 300	0	**11 795 300**
تركيب وملاعب رياضية	0	70 000	**70 000**
تحملات الطلبة	70 000	0	**70 000**
بناء وتهيئة المباني	0	1 150 000	**1 150 000**

برنامج 150 : القيادة والدعم

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تدبير الموارد	74 842 000	16 075 000	**90 917 000**
دراسات والتكوين	2 800 000	0	**2 800 000**
تنظيم الندوات والمؤتمرات	600 000	0	**600 000**

جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تطوير الرصيد الوثائقي للمركز الوطني للتوثيق	0	500 000	**500 000**
تدعيم خدمات المستعملين	0	1 550 000	**1 550 000**
استنساخ و طباعة ونشر	0	80 000	**80 000**
بناء مراكز متعددة الوسائط الجهوية وتوسيع وتجهيز وصيانو وتهيئة المركز الوطني للتوثيق	0	1 284 000	**1 284 000**
تداريب وأنشطة ثقافية	0	220 000	**220 000**
التأهيل المعلومياتي	0	366 000	**366 000**
دعم المهام	1 900 000	0	**1 900 000**

جدول 7: ملخص الاعتمادات المتوقعة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	لحسابات المرصدة لأمور خصوصية
دراسات الإرشاد	500 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج

جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
جهة درعة - تافيلالت	746 500	255 000	**1 001 500**
جهة الشرق	414 000	80 000	**494 000**
جهة العيون -الساقية الحمراء	296 000	100 000	**396 000**
جهة بني ملال - خنيفرة	920 000	50 000	**970 000**
جهة الدار البيضاء-سطات	1 310 000	300 000	**1 610 000**
المصالح المشتركة	149 857 500	27 970 000	**177 827 500**
جهة سوس - ماسة	312 000	120 000	**432 000**
جهة فاس - مكناس	873 000	200 000	**1 073 000**
جهة الداخلة - واد الذهب	419 000	80 000	**499 000**
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	688 000	220 000	**908 000**
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	849 000	100 000	**949 000**
جهة كلميم - واد نون	256 000	60 000	**316 000**
جهة مراكش - آسفي	651 000	350 000	**1 001 000**
المجموع	157 592 000	29 885 000	**187 477 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
نفقات الموظفين	-	282 700 000	296 835 000	311 676 750
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	-	157 592 000	162 000 000	169 000 000
نفقات الاستثمار	-	29 885 000	34 500 000	35 700 000
المجموع	-	**470 177 000**	**493 335 000**	**516 376 750**

جدول 10: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	32 381 000	34 190 000	34 190 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	500 000	500 000	500 000

جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية				
الميزانية العامة	-	3 415 000	3 800 000	4 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-			
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-			
القيادة والدعم				
الميزانية العامة	-	377 017 000	394 835 000	411 676 750
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	5 900 000	5 900 000	5 900 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	500 000	500 000	500 000
إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية				
الميزانية العامة	-	59 854 000	63 000 000	69 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-			
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-			
تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات				
الميزانية العامة	-	29 891 000	31 700 000	31 700 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	26 481 000	28 290 000	28 290 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-			

الجزء الثاني: تقديم برامج المندوبية السامية للتخطيط

برنامج 126 : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

خلال السنوات المقبلة، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط تأهيل نظام المعلومات الإحصائية وإنتاج الحسابات الوطنية. و يتضمن هذا البرنامج المشروعين التاليين:

1.1 إنتاج ونشر المعلومة الإحصائية :

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط خلال فترة 2018-2020، القيام بالمهام الموكولة لها والمتعلقة بتجميع المعطيات ونشرها، خدمة لكل الفاعلين ومواكبة لتحولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. ويستمر برنامج إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية خلال هذه الفترة بما يلي:

1. **توسيع المجال الموضوعاتي للعمليات الإحصائية عبر:**
   - إصلاح المقاربات المنهجية التي يتوخى منها تحسين العمليات الإحصائية الدائمة؛
   - انجاز عمليات إحصائية للاستجابة لحاجيات المستعملين ومتخذي القرار.
2. **توسيع تغطية المجال الجغرافي للعمليات الإحصائية عبر:**
   - تقوية عينات البحوث الإحصائية؛
   - إنتاج المعلومات الإحصائية على مستوى الجهات لمواكبة الجهوية الموسعة.
3. **تحسين مسلسل تجميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويتعلق الأمر ب:**
   - تجميع المعطيات باستعمال نظام الحاسوب (CAPI)؛
   - منظومة تجميع المعطيات عبر الأنترنيت (CAWI)؛
   - نظام المعلومات الجغرافية (SIG)
4. **تحسين مسلسل نشر المعلومات الإحصائية عبر:**
   - احترام متطلبات المعيار الخاص لنشر المعطيات الاحصائية لصندوق النقد الدولي :FMI NSDD؛
   - نشر المؤشرات المجالية عبر النظام الجغرافي للمعلومات.
5. **اغناء قاعدة المعطيات الإحصائية بالمؤشرات الجديدة وذلك بتطوير الإحصائيات الإدارية .**

2.1 إنتاج الحسابات الوطنية:

يندرج مخطط المندوبية السامية للتخطيط لفترة 2018-2020 في إطار مواصلة أشغال إنجاز الحسابات الوطنية طبقا لنظام المحاسبة الوطنية 2008، سواء على المستوى السنوي أو الفصلي ويتعلق الأمر ب:

- مواصلة أشغال إنجاز الحسابات الوطنية والجهوية حسب سنة الأساس 2007؛
- تبعا لتوصيات نظام المحاسبة الوطنية 2008، وضعت المندوبية السامية للتخطيط استراتيجية لتحديث الحسابات الوطنية. وهكذا بعد نشر حسابات سنة الاساس 2007، تم الشروع في الاشغال الاولية المتعلقة بتغيير سنة الاساس 2007 إلى سنة الاساس 2014 .

2. مسؤول البرنامج

مدير الاحصاء

3. المتدخلين في القيادة

- مدير الإحصاء
- مدير المحاسبة الوطنية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.126: توسيع التغطية الموضوعاتية و الجغرافية للعمليات الاحصائية

المؤشر 1.1.126 : عدد البحوث ذات تمثيلية جهوية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد		2	3	3	3	3	

1. توضيحات منهجية

تشمل هذه العملية توسيع حجم عينات البحوث الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط وذلك بالرفع من عدد الوحدات الإحصائية المبحوثة المتمثلة في الأسر والسكان وذلك من أجل تحقيق تمثيلية أدق على مستوى الجهات مما يمكن من توفير مؤشرات دقيقة حسب مختلف الجهات الإثنتي عشر للمملكة.

2. مصادر المعطيات

مديرية الإحصاء

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتوقف تحقيق هذا المؤشر بالخصوص على توفير الإمكانيات التي تتطلبها الزيادة في حجم عينات البحوث الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط سواء من حيث الموارد المالية الكافية أو الوسائل البشرية المؤهلة وكذا الوسائل التقنية واللوجيستيكية.

4. تعليق

البحوث التي سيتم توسيع عيناتها لتغطي الجهات (2017 – 2020):

- البحث الوطني حول التشغيل والبطالة (2017 – 2020)؛
- البحوث حول مؤشرات الأثمان (2017 – 2020)؛
- البحث الوطني حول ظاهرة العنف ضد النساء.

المؤشر 2.1.126 : عدد المؤشرات المحدثة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد		10	20	30	30	30	

1. توضيحات منهجية

أخذا بعين الاعتبار التغيرات التي يعرفها المجتمع المغربي واستجابة لالتزامات بلادنا بخصوص الجهوية الموسعة ومتطلبات رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة 2016–2030 والتي التزمت بها بلادنا على غرار باقي دول العالم، ستشرع المندوبية السامية للتخطيط في مراجعة

بحوثها الإحصائية وتوسيع التغطية الموضوعاتية لهذه البحوث من خلال إدماج مواضيع وأسئلة جديدة تمكن من توفير أهم المؤشرات الضرورية لقياس مدى إنجاز بلادنا لأهداف التنمية المستدامة.

2. مصادر المعطيات

مديرية الإحصاء

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتوقف تحقيق هذا المؤشر بالخصوص على توفير الإمكانيات التي يتطلبها توسيع التغطية الموضوعاتية للبحوث الإحصائية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط سواء من حيث الموارد المالية الكافية أو الوسائل البشرية المؤهلة وكذا الوسائل التقنية واللوجيستيكية.

الهدف 2.126: تحسين مسلسل تجميع و استغلال المعطيات الاحصائية

المؤشر 1.2.126 : عدد الوحدات الإحصائية المبحوثة باستعمال الوسائل الحديثة لتكنولوجية التواصل والنشر.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	75000	112000	135000	142000	140000	140000	

1. توضيحات منهجية

تشمل هذه العملية تعميم استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليات تجميع واستغلال ونشر المعطيات الإحصائية في البحوث الإحصائية التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط من قبيل اعتماد تقنية تجميع المعطيات الإحصائية بواسطة الحاسوب واستعمال تقنية القراءة الآلية للوثائق خلال مراحل استغلال المعطيات المجمعة واعتماد نظام المعلومات الجغرافية خلال مراحل تجميع المعطيات بالميدان ونشرها عبر خرائط موضوعاتية وقواعد بيانات جغرافية. وتجدر الإشارة أن المندوبية السامية للتخطيط سبق لها أن اعتمدت هذه التكنولوجيات في بعض بحوثها وعملياتها الإحصائية كالبحث حول التشغيل وبحوث الظرفية والإحصاء العام للسكان والسكنى، وتعتزم تعميمها على بحوثها الإحصائية.

2. مصادر المعطيات

مديرية الاحصاء

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتوقف تحقيق هذا المؤشر بالخصوص على توفير الإمكانيات التي يتطلبها تعميم استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في تجميع واستغلال ونشر المعطيات الإحصائية سواء من حيث الموارد المالية الكافية لاقتناء هذه الوسائل وكذا الموارد البشرية المؤهلة بالإضافة للوسائل التقنية واللوجيستيكية.

4. تعليق

- البحوث المنجزة بمنظومة CAPI (2015 – 2020) :
  - البحث الوطني حول التشغيل و البطالة (2015 – 2020)؛
  - البحث حول أهداف التنمية المستدامة (2016)؛
  - البحث حول الظرفية لدى الأسر 2017 – 2020)؛
  - البحث حول مؤشرات الأثمان المتعلقة بالاستهلاك (2017– 2020)؛
- البحوث التي سيتم انجازها باعتماد نظام CAPI
  - البحث حول مؤشرات الأثمان عند الإنتاج (2018–2020)؛
  - البحث الوطني حول العنف ضد النساء؛
  - البحث الوطني حول الثقة لدى أرباب المقاولات؛
  - البحث الوطني حول حول الهجرة (2018–2020).

المؤشر 2.2.126 : عدد الأيام المحتسبة مابين تاريخ نشر المعطيات والتاريخ المحدد من طرف NSDD.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد الأيام	0	0	0	0	0	0	

1. توضيحات منهجية

لقد انخرطت بلادنا منذ سنة 2005 في المعيار الخاص لنشر المعطيات الإحصائية لصندوق النقد الدولي والذي يقتضي نشر النتائج الفصلية لإحصائيات سوق الشغل و النتائج الشهرية للأثمان عند

الاستهلاك وفق برنامج زمني مدقق يحدد لكل مؤشر التاريخ الفعلي للنشر, وقد عملت المندوبية السامية للتخطيط دوما على الاحترام التام لمقتضيات هذا المعيار.

المؤشر هو الفرق المتمثل في عدد الأيام ما بين تاريخ النشر الفعلي والتاريخ المحدد في المعيار الخاص لنشر المعطيات الإحصائية لصندوق النقد الدولي.

2. مصادر المعطيات

مديرية الإحصاء

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتوقف تحقيق هذا المؤشر بالخصوص على توفير الإمكانيات سواء منها الموارد المالية الكافية وكذا الموارد البشرية المؤهلة بالإضافة للوسائل التقنية واللوجيستيكية.

4. تعليق

الأبحاث الخاضعة ل NSDD:

- البحث الوطني حول التشغيل والبطالة؛
- الأبحاث حول الأثمان عند الاستهلاك.

المؤشر 3.2.126 : عدد السلاسل الإحصائية التي تنشر كخرائط موضوعاتية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	50	50	100	150	200	200	

1. توضيحات منهجية

يهم هذا المؤشر اعتماد تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية لإعداد ونشر المؤشرات الإحصائية الأساسية التي تصدر عن البحوث الإحصائية وكذا عن الإحصاءات العامة للسكان والسكنى على شكل خرائط موضوعاتية ووضعها رهن إشارة المستعملين.

2. مصادر المعطيات

مديرية الإحصاء

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتوقف تحقيق هذا المؤشر بالخصوص على توفير الإمكانيات سواء منها الموارد المالية الكافية وكذا الموارد البشرية المؤهلة بالإضافة للوسائل التقنية واللوجيستيكية.

4. تعليق

العلميات المعنية بإنتاج خرائط موضوعاتية:

- الإحصاء العام للسكان و السكنى 2014؛
- البحث الوطني حول التشغيل ؛
- البحث حول الهجرة الدولية.

الهدف 3.126: تنمية و تطوير الاحصائيات الادارية

المؤشر 1.3.126 : (BDS) عدد السلاسل الجديدة المدمجة في بنك المعلومات الإحصائية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%		5	10	15	20	20	

1. توضيحات منهجية

عدد السلاسل الجديدة مقسوم على مجموع السلاسل المكونة لبنك المعطيات الإحصائية

2. مصادر المعطيات

مديرية الاحصاء

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتوقف تحقيق هذا المؤشر بالخصوص على توفير الإمكانيات سواء منها الموارد المالية الكافية وكذا الموارد البشرية المؤهلة بالإضافة للوسائل التقنية واللوجيستيكية. كما يتوقف على تعاون الوحدات القطاعية من أجل تزويد المندوبية السامية للتخطيط بالإحصائيات التي تنتجها.

4. تعليق

تعتبر قاعدة المعطيات الإحصائية من أهم الوسائل التكنولوجية التي تضعها المندوبية السامية للتخطيط لفاءدة المستعملين من أجل الولوج إلى المعطيات الإحصائية, وتضم هذه القاعدة أهم

المؤشرات الصادرة عن البحوث الإحصائية وكذا عن الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالإضافة إلى المؤشرات المرتبطة بالإحصائيات الإدارية التي تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتجميعها من لدن الشركاء القطاعيين وتقوم بمراقبتها ومعالجتها ووضعها رهن إشارة المستعملين

الهدف 4.126: انتاج و نشر الحسابات الوطنية و الجهوية وفق سنة الأساس 2007 حسب المعايير الدولية مع احترام آجال النشر

المؤشر 1.4.126 : عدد الأيام بين تاريخ نشر النتائج و الجدول الزمني الوطني للنشر

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	0	0	0	0	0		

1. توضيحات منهجية

تنشر جميع الحسابات على موقع المندوبية السامية للتخطيط وعلى النشرة الإحصائية السنوية. فهي تزود قاعدة المعطيات لمديرية الإحصاء.

طريقة الاحتساب : عدد الأيام المسجلة مابين تاريخ نشر المعطيات والتاريخ المحدد من طرف NSDD

2. مصادر المعطيات

مديرية المحاسبة الوطنية

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

المؤشر فعال ويتطلب القيام بجمع المعطيات من طرف المحاسبين الوطنيين وكذا تحليل و إعداد الحسابات في تواريخ مضبوطة.

الهدف 5.126: وضع الحسابات الوطنية حسب سنة أساس جديدة

المؤشر 1.5.126 : معدل إنجاز أشغال سنة الاساس الجديدة 2014

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	5	15	45	100	100		

1. توضيحات منهجية

بالموازات مع الأشغال المنجزة السالفة الذكر، فإن جميع موظفي مديرية المحاسبة الوطنية معبؤون لإنجاز هذا الورش و ذلك بالمساهمة مع مديرية الإحصاء في إعداد الملف المنهجي للبحوث الإحصائية و جمع الإحصائيات الإدارية وتصفية وتحليل نتائج البحوث وتهيئ جداول العمل الخاصة ببرنامج وتركيب الحسابات والنشر.

2. مصادر المعطيات

مديرية المحاسبة الوطنية

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرتبط أداء هذا المؤشر بتواريخ استلام الملفات المتعلقة بالبحوث المنجزة من طرف مديرية الإحصاء خلال الآجال المحددة.

برنامج 127 : الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

بالنظر إلى تطور البنية السوسيو اقتصادية للمغرب والتحولات التي يواجهها مجتمعنا واقتصاده والشكوك الكبرى المتوقعة على المستويين الوطني والدولي، بالاضافة الى الالتزامات الدولية، سوف تساهم المندوبية السامية للتخطيط خلال الفترة 2018-2020 من خلال الدراسات التالية والتي يمكن أن تمتدة مدة إنجازها لأكثر من سنة.

1.1 دراسات التوقعات الاقتصادية :

تقوم المندوبية السامية للتخطيط آخذة بعين الإعتبار كلا من تطور البنية الإجتماعية والإقتصادية للمغرب وكذلك الإختلالات الكبرى التي يواجهها المجتمع المغربي، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي، بتقديم إسهاماتها في إعداد قانون المالية عبر إنجاز دراسات وتوقعات اقتصادية قريبة الأمد وأخرى على المدى المتوسط. هذه الدراسات والتحاليل يمكن تلخيصها فيما يلي :

- دراسات سوسيو إقتصادية خاصة بإعداد السياسات الماكرواقتصادية؛
- دراسات توقعية قصيرة الأمد من أجل إعداد كل من الميزانية الاقتصادية السنوية التوقعية وكذلك الاستشرافية؛
- دراسات لمحاكات أثر السياسات العمومية؛
- التفكير في مدى استدامة النموذج التنموي وذلك في ضوء التقلبات الكبرى الملحوظة على كافة الأصعدة سواء منها الوطنية أو الدولية وذلك من خلال القيام :

  - بدراسة حول التحول البنيوي بالمغرب، ترمي من خلالها الإجابة عن كيفية تقوية وتنويع النسيج الإنتاجي للإقتصاد الوطني؛

  - بدراسة تحليلية لتنافسية التجارة الخارجية ولتقييم المداخيل التي تجلبها، حسب المنتوج وحسب فرص التسويق وذلك بهدف فهم الأسس الميكرواقتصادية التي ينبني عليها أداء الإقتصاد المغربي فيما يخص التصدير وكذلك معرفة أثر السياسات التجارية على أداء وإنتاجية المقاولات.

2.1 تحليل الظرفية الاقتصادية :

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط جهودها لتحسين آليات تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية، حيث ستقوم ب :

- جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية والمالية والاجتماعية الاقتصادية؛
- إعداد التحاليل والتوقعات الظرفية؛
- نشر وتوزيع نتائج الدراسات والتحاليل الظرفية؛
- وضع رهن إشارة المؤسسات الخاصة والعمومية خدمات الخبرة في الدراسات والتحاليل الظرفية؛
- التعاون مع المؤسسات ذات الطابع المماثل والمساهمة في التظاهرات التي تهتم بتحليل الظرفية الاقتصادية.

3.1. قطاعية ودراسات تهم التنمية المستدامة :

- **دراسات قطاعية حول إشكاليات التنمية :**

من بين أولويات المندوبية السامية للتخطيط في هذا المحور، استكمال الأشغال التي لازالت في طور الإنجاز وإعداد دراسات جديدة تخص القطاعات الإنتاجية والاجتماعية والبنيات التحتية الاساسية الاقتصادية.

- **الأشغال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة :**

– إعداد تقرير حول أهداف التنمية المستدامة في المغرب؛
– وضع وتحيين قاعدة البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؛
– المشاركة والمساهمة في اللقاءات الجهوية والدولية حول أهداف التنمية المستدامة

4.1 إعداد دراسات ديموغرافية وسوسيو اقتصادية وتتبع ظروف معيشة السكان :

- **الدراسات االديموغرافية :**

– انجاز دراسات سوسيو ديمغرافية لتزويد الملفات التقنية تدعيما للسياسة السكانية؛
– تحيين الإسقاطات الديموغرافية لحاجيات التخطيط، والتتبع والتقييم.

- **الدراسات السوسيو اقتصادية وتتبع ظروف معيشة السكان :**

– تحليل، تتبع وتقييم ظروف معيشة السكان، الفقر والفوارق في مختلف أشكالها، الحركية الإجتماعية، الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة؛

- إنجاز دراسات سوسيو اقتصادية موضوعاتية تمكن من صياغة، تنفيذ وتقييم البرامج الاجتماعية المعتمدة؛

- المساهمة في تطوير مفاهيم قياس ظروف المعيشة، التنمية البشرية، الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتقدم البشري؛

وضع حصيلة سوسيو اقتصادية جهوية بهدف تقييم ومقارنة المستويات، المحددات وديناميكيات التنمية الجهوية من خلال مؤشرات التنمية البشرية والحركية السوسيو-تعليمية في علاقتها بتوسيع الولوج إلى الاستثمارات الاجتماعية في قطاعات الصحة، التعليم والسكن.

2. مسؤول البرنامج

الكاتب العام

3. المتدخلين في القيادة

- مدير التوقعات والمستقبلية
- مدير المعهد الوطني لتحليل الظرفية
- مدير التخطيط
- مدير مرصد ظروف معيشة السكان
- مدير الدراسات والأبحاث الديمغرافية
- مدير المركز الوطني لتقييم البرامج

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.127 : ضمان جودة التوقعات على المدى القريب و المتوسط

المؤشر 1.1.127 : دقة توقعات الميزانية الإقتصادية مقارنة بالإنجازات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3		

1. توضيحات منهجية

تضع التوقعات الإقتصادية القريبة الأمد مجموعة من المؤشرات الماكرو اقتصادية التي تساهم في وضع رؤية عامة حول النشاط الإقتصادي الوطني كما تساهم في تحسين قيادة هذا القطاع. وفي هذا الإطار تنجز خلال كل سنة دراستين:

- الميزانية الاقتصادية الاستشرافية :

حيث يتم سنويا (يونيو- يوليوز) إنجازونشر خلاصة إجمالية حول الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة معينة(ن) واستشراف آفاقها خلال السنة الموالية(ن+1) وذلك قبل المصادقة على مشروع قانون المالية.

- الميزانية الاقتصادية التوقعية :

حيث يتم سنويا (يناير- فبراير) إنجاز ونشر خلاصة إجمالية حول الميزانية الاقتصادية التوقعية تكون بمثابة مراجعة للميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة معينة(ن). وذلك بإعادة تقييم نمو الإقتصاد الوطني خلال السنة المنصرمة(ن-1)، ومراجعة الآفاق الإقتصادية للسنة التي تليها وكذلك مراجعة أثارها على التوازن الماكرواقتصادي الداخلي والخارجي وعلى تمويل الإقتصاد وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.

2. مصادر المعطيات

- مديرية التوقعات والمستقبلية؛
- الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

المؤشر 2.1.127 : تقرير سنوي عن سناريوهات التطورات السوسيواقتصادية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	1	1	1	1	1	1	

1. توضيحات منهجية

في نطاق الدراسات المتعلقة بالآفاق الاقتصادية والإجتماعية الوطنية على المدى المتوسط، يركز هذا التقرير على بلورة سيناريوهات بالإعتماد بصفة أساسية على القطاع الحقيقي، والمالية العامة، والمبادلات الخارجية، وسوق العمل وكل من القطاع النقدي وعلى القطاعات الاجتماعية وقطاع التنمية البشرية (التعليم، الصحة، الفقر، التفاوتات الاجتماعية)لإعطاء رؤية مستقبلية للتطورات السوسيو اقتصادية والإكراهات التي من شأنها أن تعيق تقدمها.

2. مصادر المعطيات

- مديرية التوقعات والمستقبلية؛
- الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن التقرير السنوي كمؤشر لا يعكس الحجم الحقيقي للمجهودات المبذولة في أعمال المحاكاة والتحليل والتنبؤات المتعلقة بالاقتصاد الوطني وتلك الخاصة بالمحيط الدولي. وذلك نظرا لعرض الأنشطة العادية المنتظمة أو الثابتة فقط. في حين يتم بشكل مستمرإنجاز العديد من الأبحاث والدراسات في إطار تتبع ورصد الاتجاهات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لتقييم أثرها على الاقتصاد الوطني. كما تقوم مديرية التوقعات والمستقبلية أيضا بإجراء محاكاة ودراسات لأثار السياسات الاقتصادية الناجمة عن السياسات الاقتصادية الوطنية أو الدولية، استنادا على نماذج التحليل الاقتصادي التي يتم تطويرها. وتعتمد هذه النماذج (من فئة الاقتصاد القياسي، المدخلات والمخرجات، التوازن العام، الخ.) على المعطيات الصادرة عن المحاسبة الوطنية وكذلك البحوث الإحصائية.

الهدف 2.127 : تطوير و تحسين الدراسات و التحاليل و التوقعات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية

المؤشر 1.2.127 : عدد النشرات و اللمحات الظرفية ,الفصلية الموزعة خلال السنة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	4	4	4	4	4	4	

1. توضيحات منهجية

يستلزم إعداد التحاليل والدراسات الظرفية تجميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، معالجتها الإحصائية والمعلوماتية، التشخيص والتوقعات على المدى القريب، إعداد التحاليل والتراكيب القطاعية وأخير نشر وتوزيع النتائج المحصل عليها عن طريق مذكرتين ولمحتين فصليتين، و بشكل متعاقب. وتنشر كل هذه الدراسات على الموقع الالكتروني للمندوبية السامية للتخطيط، في العشرين من كل شهر يلي الفصل.

وفي هذا الإطار، يستعمل المعهد نماذج توقعات قطاعية، مؤطرة بمؤشرات تركيبية ونماذج مكرو اقتصادية معدة داخل المعهد ومنسجمة مع التوقعات الفصلية. كما تستعمل مناهج أخرى من أجل ضبط التفاعلات بين عدة مؤشرات اقتصادية وتحديد تأثيراتها على الاقتصاد، وذلك لاغناء التحاليل الظرفية وتحسين جودة التوقعات.

2. مصادر المعطيات

تشمل المعطيات المستعملة في تحليل الظرفية كل القطاعات الاقتصادية والمالية الوطنية، التي توفرها المندوبية السامية للتخطيط وكذلك المجمعة من مصادر متعددة ومختلفة. وتهم هذه المؤشراتالقطاعات التالية:

- المناخ الدولي؛
- الحسابات الوطنية الفصلية؛
- البحوث الظرفية الخاصة بالأسر والمقاولات (الصناعة، المعادن، الطاقة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والخدمات)؛
- الإحصاءات القطاعية (السياحة، المعادن، الطاقة، البناء، النقل، المواصلات،..) ؛
- الطلب الداخلي (الاستهلاك الخاص، الاستهلاك العمومي، الاستثمار)؛
- التجارة الخارجية (الواردات والصادرات)؛
- الأسعار (الإنتاج والاستهلاك)؛
- التشغيل والبطالة ؛
- المالية العامة (الموارد والنفقات)؛
- تمويل الاقتصاد (النقد والقروض المقدمة للاقتصاد، سعر الفائدة) ؛
- والبورصة.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يستوجب تحسين أشغال التحاليل الظرفية تطوير قدرات الموارد البشرية وتأهيلها، توسيع مصادر المعطيات المستعملة، تطوير الآليات والبرامج المعلوماتية باستمرار وتحديث التقنيات المستعملة في المعالجات الإحصائية والتوقعات. وفي هذا الإطار، يواصل المعهد تكثيف جهوده لتأهيل أطره من خلال مواصلة التكوين والتدريب داخل المعهد وخارجه من أجل تحسين طرق التحليل موازاة مع عملية الإنتاج.

4. تعليق

إن تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية يتطلب تكوينا دقيقا في مجالات التحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية، و في الاقتصاد الكلي وكذلك في النمذجة الاقتصادية والإحصائية. وفي غياب برامج تعليمية خاصة بالتكوين في هذه المجالات، يتم تعلم معظم هذه الآليات عن طريق التكوين المستمر الداخلي وخارج البلد. ويستلزم إعداد الأطر المكلفة بتحليل الظرفية كثيرا من الوقت والجهد في تأطير وتكوين مهندسين جدد حتى يصبحوا جاهزين لهذه المهام، مما يستوجب تخصيص المعهد بنظام ملائم بخبراء التحليل الاقتصادي والتوقعات.

الهدف 3.127 : اعداد تقارير سنوية حول الدراسات السوسيواقتصادية والديمغرافية والسكانية في المغرب

المؤشر 1.3.127 : عدد التقا رير السنوية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	6	6	6	6	6	6	

1. توضيحات منهجية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد دراسات حول عدة اشكاليات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وسكانية. كما تقوم بتتبع السياسات والإستراتيجيات القطاعية باعتماد مختلف أدوات التحليل الاقتصادي.

حيث قامت المملكة المغربية في شهر مايو 2016 بمباشرة عملية ملائمة أهداف التنمية المستدامة للسياق الوطني عبر ورشة عمل شارك فيها مختلف الإدارات العمومية وأعضاء البرلمان والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. والهدف من ذلك هو تقييم المساهمات التي تقدمها مختلف الجهات الفاعلة ومباشرة عملية مطابقة أهداف التنمية المستدامة للأولويات الوطنية.

وقد مكنت أشغال هذه المشاورة الوطنية من إثراء مساهمة المملكة المغربية في المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك من 11 إلى 20 يوليو 2016 تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

إن تطوع المغرب لتقديم الإجراءات الأولى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يؤكد التزامه بإدراج هذه الأهداف ضمن الآفاق الوطنية للتنمية في أفق 2030.

ففي هذا الإطار يتم تحليل معطيات الإحصاءات العامة للسكان والسكنى ومختلف البحوث الإحصائية من أجل إنجاز عدة دراسات وأبحاث موضوعاتية لتقييم ظروف معيشة السكان، الفقر والفوارق والرفاه الاجتماعي والاقتصادي وكذا دراسات اقتصادية وديموغرافية وسكانية لتدعيم وتقييم السياسة السكانية.

تنظيم استشارة وطنية بشراكة بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والمندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع البرنامج الإنمائي للامم المتحدة .

2. مصادر المعطيات

معطيات مختلف الإحصاءات العامة للسكان والسكنى ومعطيات الأبحاث الديمغرافية والبحوث لدى الأسر وجميع البحوث التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط ,ومختلف القطاعات الأخرى.

برنامج 128 : تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

انطلاقا من المهام المنوطة بها، توفر المندوبية السامية للتخطيط عبر قطبها في التكوين والمتكون من مؤسستين للتعليم العالي متخصصة في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات وهي: المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات والتي يمكن تلخيص إستراتيجيتهما كما يلي :

المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي :

يحتل المعهد مكانة متميزة بين باقي المدارس العليا لتكوين المهندسين بالمغرب.

فالمؤسسة توفر للطلبة المهندسين عرضا تكوينيا متنوعا متعدد التخصصات ينبثق عنه خمس مسالك :

- الإحصاء الاقتصاد التطبيقي
- الإعلاميات
- الاكتواريا–المالية
- الإحصاء الديموغرافيا
- البحث العملياتي والمساعدة على اتخاذ القرار.

بالاضافة الى تحسين ظروف التكوين وجودته، يسعى المعهد الى:

- تقوية انفتاح المعهد على محيطه عن طريق ابرام معاهدات الشراكة والتبادل
- تنمية البحث العلمي وتأهيل الأطر العليا المشتغلة في النسيج السوسيو اقتصادي وذلك عن طريق التكوين المستمر أوالخبرة .

مدرسة علوم المعلومات :

تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.15.943 صادر في 17 جمادى الأولى 1437 (26 فبراير 2016) بإعادة هيكلتها، توفر المدرسة تكوينا في سلك المهندس (مهندس دولة) الذي يتوفر على تخصصين: هندسة التوثيق، اليقظة الإستراتيجية و إدارة المعارف / هندسة المعلومات و المحتويات و المعارف.

كما تعمل المدرسة حاليا على إطلاق التكوين في سلك الماستر المتخصص بدبلومين:

- ماستر في التوثيق و الأرشيف
- ماستر في نظم المعلومات الطبية

وإلى جانب ذلك، تقوم المدرسة بتوفير عرض للتكوين المستمر وتقديم الخدمات لفائدة المقاولات في ميادين تخصصها. كما تعمل على تطوير البحث العلمي وذلك عبر خلق مختبرين للبحث:

- مختبر للبحث في المعلوميات، علوم المعلومات و الهندسة المعرفية

- مختبر للبحث حول المعطيات– المعلومات – المعرفة –المجتمع.

وخلق سلك الدكتوراه بشراكة مع جامعات داخل المغرب وخارجه.

2. مسؤول البرنامج

مدير المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

3. المتدخلين في القيادة

- مديرا لمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
- مدير مدرسة علوم المعلومات

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.128 : ضمان التكوين الاساسي في سلك مهندسي الدولة بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي

المؤشر 1.1.128 : معدل الادماج محسوب على مدى سنة منذ التخرج حسب كل مسلك والجنس

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	80	85	90	95	100		

1. توضيحات منهجية

عدد الخريجين المدمجين في سوق الشغل مقسوم على العدد الإجمالي للخريجين

2. مصادر المعطيات

المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (استغلال البريد الالكتروني للتواصل مع الطلبة والخريجين).

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن احتساب هذا المؤشر يبقى رهينا فقط بتصريحات الأشخاص المعنيين بالأمر. يتعين الأخذ بعين الاعتبار حالة عدم الاهتمام، أو عدم الإجابة.

4. تعليق

يجب التفكير في تقنيات أخرى لاحتساب معدل الاندماج، لاسيما الأبحاث لدى الخريجين.

الهدف 2.128 : تقوية البحث العلمي في وحدات التعليم و البحث و اعطاء خدمات فيما يتعلق بالتكوين المستمر و الخبرة بالمعهد

المؤشر 1.2.128 : عدد الأبحاث العلمية المنشورة حسب النوع : منشورات أولية، مقالات في المجلات الوطنية، مقالات في المجلات المفهرسة ، كتب، فصول في كتب

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	4	10	12	15		60	

1. توضيحات منهجية

مجموع أعداد البحوث العلمية حسب النوع

2. مصادر المعطيات

مركز الدراسات في الدكتوراه ومختبرات البحث بالمعهد

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يشمل هذا المؤشر كل أنواع البحوث المفهرسة وغير المفهرسة

الهدف 3.128 : ضمان تنمية و تأزر بين المكونات الثلاث لمهمة مدرسة علوم المعلومات

المؤشر 1.3.128 : ضمان وتطويرالتكوين الأساسي

المؤشر 1.1.3.128 : ضمان وتطويرالتكوين الأساسي- عدد الطلبة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد		283	360	380	380	380	

المؤشر 2.1.3.128 : ضمان وتطويرالتكوين الأساسي- نسبة الإدماج

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%		100	100	100	100		

1. توضيحات منهجية

عدد الخريجين المدمجين في سوق الشغل مقسوم على العدد الإجمالي للخريجين

2. مصادر المعطيات

مرسة علوم المعلومات

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هناك نقص في الأساتذة القارين ونقص الإمكانيات لتمكين الأساتذة العرضيين والأساتذة من الخارج

4. تعليق

إن هذا المؤشر يعكس حقا تكيف نوعية التكوينات لتلبية حاجيات سوق العمل في المغرب

يمكن العمل بهذه الاسلاك ، وخاصة منها الماستر في الدخول المدرسي 2016/2017

المؤشر 2.3.128 : تنمية المداخيل عبر التكوين المستمر وتقديم الخدمات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
مليون درهم			0,5	1	1,5	2	

المؤشر 3.3.128 : عدد البحوث والمقا لا ت العلمية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد			30	60	90		

برنامج 150 : القيادة والدعم

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يتكون هذا البرنامج من ثلاث محاور أساسية وهي:

1.1 دعم وقيادة مهام المندوبية السامية للتخطيط والتحديث وتثمين الكفاءات:

ففي هذا الصدد، تتكاثف مجهودات المندوبية السامية للتخطيط خلال فترة 2018-2020 في دعم وإنجاح الأعمال المبرمجة في نطاق المهام المنوطة بالمندوبية وتتبعها في إطار الفعالية المطلوبة والتدبير الأمثل للموارد وذلك عبر:

تحديث تدبير الموارد البشرية وتثمين الكفاءات :

- اعتماد التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات (GEPEC) والدليل المرجعي للوظائف والكفاءات (REC) كآلية لتدبير الحياة الادارية لموظفي المندوبية السامية للتخطيط وخلال عمليات التوظيف، وكذا العمل على تحيينهما بصفة مستمرة قصد مواكبة التطور الذي ما فتئت تعرفه مهام ووظائف الإدارة العمومية عموما والمندوبية السامية للتخطيط خصوصا؛ وتستوجب هذه الآليات التحيين اللازم كل ثلاث سنوات ليكون مطابقا للتسميات المهنية المعتمدة؛
- مواصلة التدبير المعلومياتي للموارد البشرية، حيث سيتم، في إطار الأعمال المتعلقة بوضع نظام معلوماتي مندمج لتدبير الموارد البشرية، استغلال الشطر الثالث المرتبط بالتدبير النوعي وإطلاق بوابة الموارد البشرية بالمندوبية السامية للتخطيط وكذا الشروع في انجاز الشطر الرابع المتعلق بالتكوين والمساعدة التقنية؛
- تأهيل وتنمية كفاءات الموارد البشرية وذلك عبر تنظيم دورات تكوينية تهم الميادين المهنية والتدبير واللغات سواء على الصعيدين المركزي أو الجهوي؛

تحديث التدبير المالي :

- التنزيل التدريجي للقانون التنظيمي لقانون المالية بالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وذلك بإعداد مشروع نجاعة الأداء لفترة 2019-2021 وكذا مواصلة إنجاز الأعمال المتعلقة بهيكلة الميزانية حول البرامج المعتمدة
- مواصلة تقوية نظام الرقابة الداخلية المتعلق بتدبير النفقات ووضع الآليات لتتبعه وكذا تعميمه على مستوى المديريات الجهوية والمصالح المسيرة بصفة مستقلة؛

تحسين ظروف عمل الموظفين :

بهدف تحسين ظروف اشتغال الموظفين، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط توفير التجهيزات اللوجيستيكية اللازمة عبر تهيئة وصيانة المباني وتوفير المعدات، ووسائل النقل لإنجاز البحوث الميدانية.

تطوير النظام المعلوماتي :

مواصلة تحديث إدارة المندوبية السامية للتخطيط عبر القيام ب:

- تعميم استعمال النظم المعلوماتية ليشمل مساطر التدبير التالية:
  - مسطرة تدبير حظيرة السيارات؛
  - مسطرة تدبير الموارد البشرية؛
  - مسطرة تدبير الطلب العمومي؛
  - مسطرة تدبير الممتلكات؛
- وضع نظام معلوماتي لتدبير الرسائل ورقمنته؛
- تجديد جزئي لحظيرة البنية التحتية المعلوماتية عبر اقتناء التجهيزات والنظم المعلوماتية؛

تدعيم مسلسل اللاتمركز الإداري :

وذلك عبر توسيع صلاحيات المديريات الجهوية في إطار تفعيل مقتضيات الجهوية الموسعة من خلال:

- تدعيم القدرات التدبيرية للمديريات الجهوية؛
- توسيع صلاحيات الآمرين المساعدين بالصرف؛
- توفير الدعم اللازم للمهام المنوطة بالمديريات؛
- وضع ميزانيات برامج جهوية.

تتبع الشؤون القانونية والمنازعات :

- على المستوى القانوني :

  - السهر على دراسة مشاريع النصوص القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية قصد عرضها على مصالح المصادقة وبالخصوص النصوص المتعلقة بالنظام الوطني الاحصائي وكذا المرسوم المتعلق بمنح تعويض يومي للموظفين المكلفين بتهييء وإنجاز البحوث الإحصائية؛
  - دراسة وإعداد العقود والاتفاقيات مع المصالح المعنية؛
  - القيام بتدابير وأعمال اليقظة القانونية.

- على مستوى تتبع المنازعات:

مواصلة تتبع المنازعات القضائية المعروضة على محاكم المملكة، والعمل على تنفيذ الأحكام القضائية النهائية التي توصلت بشأنها الإدارة بإعذار بالتنفيذ.

2.1 نظام توثيق المعلومات :

إن المندوبية السامية للتخطيط عبر المركز الوطني للتوثيق تعمل على ضمان جمع ومعالجة ونشر الوثائق و المعلومات المسماة "الأدب الرمادي"وذلك في ميادين التنمية الاقتصادية والمستدامة بالمغرب. لهذه الغاية فان الإستراتجية المعتمدة خلا ل فترة 2018-2020 تتمحور حول ما يلي:

محور التوثيق :

- ضمان جمع الأدب الرمادي الصادر في المغرب على وسائط ورقية وإلكترونية؛
- ضمان مباشرة الوثائق التي تم جمعها وتكشيف محتواها ووضعها في قواعد معطيات ببليوغرافية ونصية؛
- تسهيل الوصول إلى قواعد المعطيات واستغلالها عبر وضعها على الخط على بوابة البحث "أبحث" « Abhatoo ».

محور اليقظة :

- العمل على تامين الشبكة المعلوماتية؛
- الرفع من عدد المصادر التي يتم رصدها؛
- توسيع محيط الرصد؛
- الرفع من عدد المعلومات التي يتم نشرها على بوابات الرصد؛
- تحسين دقة التنبيهات؛
- البث الخرائطي للتنبيهات.

محور النشر :

- سهيل الولوج للمعلومة الوثائقية في ميدان التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية وذالك عبر توسيع قاعدة المعطيات التى يتم نشرها عبر البوابة الالكترونية
- توسيع نطاق البحث المتعلق بقواعد المعطيات الدولية المفتوحة

محور الحكامة :

- التكوين والتأهيل المستمر لكفاءات الموارد البشرية ؛
- تأمين التجهيزات والشبكات المعلوماتية؛
- تحديث سلاسل الطبع والعرض الالكترونية.

2. مسؤول البرنامج

مدير الموارد البشرية الشؤون العامة

3. المتدخلين في القيادة

- مدير الموارد البشرية الشؤون العامة
- مدير المركز الوطني للتوثيق

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.150 : الهدف 1: تنمية الموارد البشرية وتثمين الكفاءات

المؤشر 1.1.150 : تنمية الموارد البشرية وتثمين الكفاءات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	3916	8780	8920	9000	9000		

1. توضيحات منهجية

توضيحات منهجية:

ي/ف/ت =(مجموع المستفيدين بكل دورة * عدد أيام التكوين للدورة)

يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المستفيدين بأيام التكوين إذ يغطي جميع مشاريع التكوين المستمر التي سيتم تنظيمها على الصعيدين المركزي والجهوي ويشمل المجالات المهنية للمندوبية وكذا المهام التي تضطلع بها مصالح الدعم قصد مواكبته .

2. مصادر المعطيات

مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- مؤشر كمي (وتبقى أهميته كامنة كوسيلة لمعرفة ما تم إنجازه من أنشطة في مجال التكوين)؛
- مؤشر لا يتيح إمكانية القيام بتقييم وقع التكوين المستمر على مردودية الموظف؛
- صعوبة الحصول على المعلومات لدى المصالح الأخرى قصد إنجاز الحصيلة.

4. تعليق

- يمكن اعتماد مؤشرات أخرى لكنها تستوجب تقييم بعدي معمق: (نسبة تحسين كفاءات الموظفين في المجال المعين بالتكوين).

المؤشر 2.1.150 : نسبة استعمال النظم المعلوماتية في مراحل التدبير

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	40	50	60	80	100	100	2020

1. توضيحات منهجية

يتم حساب نسبة استعمال النظم المعلوماتية في المراحل المنهجية كالتالي : (عدد مراحل التدبير التي تستعمل النظم المعلوماتية / عدد المراحل المهنية المحصية)*100

2. مصادر المعطيات

خلية نظام المعلوميات .

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- صعوبة إحصاء جميع المراحل المهنية؛
- توفير الاعتمادات اللازمة.

4. تعليق

في إطار هذا المشروع يتوقع استعمال النظم المعلوماتية لخمسة مساطر التدبير وهي:

- تدبير المخزون؛
- تدبير حظيرة السيارات؛
- تدبير الموارد البشرية؛
- تدبير الطلب العمومي؛
- تدبير الممتلكات.

انطلق العمل في إطار هذا المشروع منذ سنة 2011 وسينتهي سنة 2020.

المؤشر 3.1.150 : نسبة نجاعة تدبير الموارد

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	17,37	17,2	17	17	17		

1. توضيحات منهجية

- المؤشر عبارة عن نسبة مئوية للموظفين المكلفين بتدبير الموارد بالنسبة للعدد الإجمالي.
- يمكن من إعطاء فكرة حول أعداد الموظفين المنوط بهم القيام بأعمال التدبير في مجالات:
  - تدبير الموارد البشرية؛
  - تدبير المشتريات واللوجستيك ؛
  - التدبير المحاسباتي والمالي؛
  - تدبير حظيرة السيارات.

<u>طريقة احتساب المؤشر : (بالنسبة المئوية)</u>

- المقام: عدد الموظفين المكلفين بالتدبير؛
- البسط: العدد الإجمالي للموظفين؛
- يهم هذا المؤشر جميع مصالح المندوبية السامية للتخطيط المركزية والجهوية .

2. مصادر المعطيات

جميع مصالح المندوبية السامية للتخطيط.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن مصادر معلومات هذا المؤشر تبقي نسبية نظرا لما يعتريها من تداخل في المهام المنوطة ببعض الموظفين لدى بعض المصالح حيت نجد هناك موظفين قد يقومون بعدة مهام مختلفة منها ما هو مهني وما هو تدبيري نظرا لقلة الموارد البشرية. كما أن المؤشر يتطلب حساب دقيق فيما يخص الحركية الدائمة للموظفين والمتعلقة بالإحالة على التقاعد، التوظيف والانتقال.

4. تعليق

يمكن تحسين نوعية المؤشر بالموازاة مع إنجاز الإصلاحات المرتقبة المرتبطة بتحديث وظائف التدبير.

المؤشر 4.1.150 : التكلفة السنوية المتوسطة للعتاد المعلوماتي المكتبي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
درهم/مكتب	11660	11000	10000	10000	10000		

1. توضيحات منهجية

المؤشر يعطي إمكانية فهم التكلفة السنوية المتوسطة للعتاد المعلوماتي المكتبي (أجهزة الحواسيب) بالمندوبية السامية للتخطيط. وتشمل التكلفة الإجمالية للأجهزة المعلوماتية لتجهيز مختلف المكاتب بالحواسب, الطابعات وكل المواد الضرورية للطبع والصيانة ومختلف التجهيزات المكتبية باستثناء تكاليف خدمات الهاتف و الانترنيت.

2. مصادر المعطيات

- قسم المعدات والتجهيزات؛
- القسم المالي والمحاسبة.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن التكلفة السنوية المتوسطة للعتاد والأجهزة المعلوماتية تختلف من مكتب لآخر مما يؤثر علي تقييم واحتساب المؤشر، وهكذا فإن احتساب قيمة المؤشر تعتمد على التكلفة الإجمالية للأجهزة المذكورة بالنسبة للعدد الإجمالي لموظفي المصالح المعنية بالمؤشر.

ويشمل احتساب هذا المؤشر المصالح التي تقوم مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة بتجهيزها (مديرية التوقعات والمستقبلية ، مديرية التخطيط ، مرصد ظروف معيشة السكان ، مركو الدراسات والأبحاث الديمغرافية ، المعهد الوطني لتحليل الظرفية والمركز الوطني لتقييم البرامج).

4. تعليق

يدل المؤشر على المجهودات المبذولة في إطار ترشيد نفقات التدبير المكتبي ، حيث أن المندوبية السامية للتخطيط تتوخى تجهيز كل المكاتب بالعتاد المعلوماتي اللازم قصد تحسين جودة الخدمات والرفع من المردودية.

يتوقع أن يعرف هذا المؤشر انخفاضا خلال سنوات 2017 إلى 2020 نظرا لاعتماد مقاربة جديدة في التدبير تمكن من ترشيد النفقات وذلك عبر التتبع الدقيق لتجديد حظيرة العتاد المعلوماتي إضافة إلى المنافسة التي يعرفها سوق هذه الأجهزة.

الهدف 2.150 : رفع من امكانيات مباشرة الأدب الرمادي المنشور بالمغرب و تنبيهات الرصد واليقظة

المؤشر 1.2.150 : عدد الوثائق التي تمت مباشرتها على بوابة "أبحث" وعدد المعلومات والتنبيهات التي تم نشرها على بوابة الرصد

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	106200	114150	123000	138000	150000		

1. توضيحات منهجية

- حساب فصلي لعدد الوثائق الورقية التي تم تكشيفها وإدخالها إلى قواعد المعطيات الببليوغرافية والنصية،
- حساب فصلي لعدد التنبيهات التي تم اعتمادها ونشرها على بوابات الرصد الموضوعاتية.

2. مصادر المعطيات

- حساب يدوي للوثائق التي تمت معالجتها دون احتساب الوحدات الإحصائية «Modules statistiques»؛
- الوحدات الإحصائية لأنظمة التوثيق الأوتوماتيكية (Workflow Ez-publish) ؛
- وحدات إحصائية مندمجة أو خاصة بمختلف أنظمة تدبير ونشر المحتوى.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- حد الحساب اليدوي للمطبوعات التي تمت معالجتها جزء من المؤشر(الوثائق المطبوعة) يتم احتسابه يدويا اعتمادا على إحصائيات التكشيف ومراقبة المعالجة والتي يتم جمعها مباشرة من الأطر)؛
- الحد الإحصائي للقيم المطلقة؛
- يمكن لهذا المؤشر أن يتأثر أحيانا بعمليات تعبئة الموارد البشرية من أجل مشاريع يعتبرها المسؤولون أكثر أهمية.

4. تعليق

الإبقاء على هذا المؤشر وتطويره يقتضي توفير إمكانيات مواكبة، ومنها :

- تعبئة الأطر المختصة الضرورية؛
- تدعيم مؤهلاتهم المهنية؛
- التحديث المستمر للتطبيقات التوثيقية؛
- تدعيم تكنلوجيات التكشيف والتلخيص الأتوماتيكي؛
- تعبئة الأطر المختصة في الرصد والتدعيم الدائم لمؤهلاتها المهنية.

الهدف 3.150 : الرفع من الزيارات على الخط لبوابة المندوبية السامية للتخطيط

المؤشر 1.3.150 : عدد تحميلات المنشورات

الوحدة	2016 إنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	1000000	1050000	1100000	1150000	1200000		

1. توضيحات منهجية

عدد تحميلات المنشورات يعكس اهتمام الزوار بمحتوى ما ينشر على بوابة المندوبية السامية للتخطيط.

العمل على تطوير محتوى وجودة الوسائط سيساهم لا محالة في الرفع من عدد تحميلات المنشورات المتاحة على بوابة المندوبية.

2. مصادر المعطيات

الوحدة الإحصائية للمكتب الخلفي للموقع "Back-office" WWW.HCP.MA

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

تردد التحميلات يتغير حسب مدة وموضوع المنشور (إحصاء عام، بحث، ...)

4. تعليق

يمكن لهذا المؤشر، إضافة إلى ذلك، قياس حيوية الموقع hcp.ma ومعرفة المنشورات الأكثر تحميلا.

الهدف 4.150 : تأمين مركز المعطيات للمندوبية

المؤشر 1.4.150 : معدل مستوى الأمن ألمعلوماتي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	70	70	75	75	75		

1. توضيحات منهجية

تم اختيار عشرة معايير من أجل تقييم وحساب هذا المؤشر. كل معيار يتم تنقيطه حسب سلم للتنقيط من 0 إلى 5. وسيتم فيما بعد استعمال مجموع النقط المحصل عليها في احتساب المعدل أو النسبة العامة لمستوى الأمن المعلوماتي.

2. مصادر المعطيات

- برمجيات وأدوات معلوماتية خاصة بمكافحة الفيروسات (Trend micro + Fortigate 500A)

- جدار الحماية Fortigate 500) (A "Firewall" ؛
- أدوات الكشف والحماية من الاختراقات (HP Tipping point) ؛
- حالة تكييف الهواء بمركز المعطيات « Data–Centre » ؛
- نظام الولوج الفعلي لمركز المعطيات؛
- الكهربة المستقلة لمركز المعطيات؛
- عدد الاستضافات "hebergements" ؛
- برمجيات وأدوات (Archive back up sauvegarde) ؛
- أداء نظام التشغيل الافتراضي "Virtualisation" ؛
- عدد المواقع وحجم المعطيات التي تم وضعها في الغيوم "Cloud" ؛

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- لا يمكن تفادي الهجومات المعلوماتية نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل في ميدان الرقمنة "Dématerialisation" والموارد الرقمية؛
- المحدودية التقنية لأنظمة "Reporting" المعتمدة؛

يتم احتساب المؤشر يدويا، فتكون القيمة أحيانا مغلوطة، نظرا لطابع الذاتية للترجيح "pondération" الممنوح لكل معيار يستعمل لحساب المؤشر.

4. تعليق

من أجل الإبقاء على هذا المؤشر وتطويره، يجب العمل على وضع آليات مواكبة، مثل :

- صيانة وتحيين أدوات الأمن والتبليغ ؛
- صيانة وتحيين أدوات وطرق أرشفة وصيانة وحفظ المعطيات؛
- تدعيم الكفاءات المهنية للأطر من أجل إتقان أمن النظم المعلوماتية وحفظ المعطيات.

الجزء الثالث : محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

جدول 13: التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد	%
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	742	38,11
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	266	13,66
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	939	48,23
المجموع	**1947**	**100**

جدول 14: التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد	%
المصالح المركزية	1229	63,12
المصالح اللاممركزة	718	36,88
المجموع	**1947**	**100**

جدول 15: التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد	%
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	62	8,64
جهة الشرق	54	7,52
جهة فاس - مكناس	115	16,02
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	113	15,74
جهة بني ملال - خنيفرة	26	3,62
جهة الدار البيضاء- سطات	118	16,43
جهة مراكش - آسفي	97	13,51
جهة درعة - تافيلالت	9	1,25
جهة سوس - ماسة	60	8,36
جهة كلميم - واد نون	18	2,51
جهة العيون -الساقية الحمراء	34	4,74
جهة الداخلة - واد الذهب	12	1,67
المجموع	**718**	**100**

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

جدول 16: توقع نفقات الموظفين للسنة 2018 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	269 822 000	1932
المناصب المحذوفة	3 045 000	45
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 060 000	27
عمليات الإدماج	1 721 000	20
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	548 000	
الترقيات في الدرجة والرتبة[3] (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	11 594 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف المؤدية الرئيسية للرواتب (Direction de Paierie Principale)	**282 700 000**	282700000
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	**282 700 000**	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 126 : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية

مشروع 1 : إنتاج ونشر المعلومة الاحصائية

- **مواصلة إنجاز البحوث الإحصائية الدائمة :**
  - البحوث حول الظرفية (الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات و الظرفية لدى الأسر)؛
  - البحوث حول الأسعار (الأثمان عند الإنتاج، الأسعار عند الاستهلاك)؛
  - البحث الوطني حول التشغيل؛
  - البحوث السنوية لدى المقاولات حول قطاعات البناء والأشغال العمومية، والطاقة والمعادن والتجارة والخدمات التجارية غير المالية والصيد البحري؛
  - الإحصائيات الإدارية.
- **البحوث الإحصائية الجديدة :**
  - البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء؛
  - البحوث لدى الأسر حول الهجرة الدولية؛
  - البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح؛
  - البحث حول وضع ودور الثقة لدى المقاولات.

مشروع 2 : إنتاج الحسابات الوطنية

- **الحسابات الوطنية السنوية؛**
- **الحسابات الوطنية الفصلية؛**
- **الحسابات الجهوية؛**
- **الحسابات التابعة؛**
- **أشغال إعداد سنة الأساس الجديدة 2014**

برنامج 127 : الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، التوقعات والمستقبلية

مشروع 1 : الدراسات القطاعية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة

- **الدراسات القطاعية :**
  - استكمال الدراسة حول تطور خدمات البنية التحتية الأساسية بالوسط القروي؛
  - استكمال الدراسة حول تطور نسبة النشاط لدى النساء وأسباب عدم النشاط لدى النساء غير النشيطات؛
  - استكمال الدراسة حول تحديات الأمن الغذائي بالمغرب؛
  - استكمال الدراسة حول مقارنة الفوارق بين الجهات.
- **الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة**

متابعة كل الأشغال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أجندة 2030 وذلك بتتبع إنجاز التقرير حول هذه الأهداف وملائمتها مع السياق الوطني.

مشروع 2 : الدراسات والأبحاث الديموغرافية وتتبع ظروف معيشة السكان

- **الدراسات والابحاث الديمغرافية عبر إنجاز الدراسات التالية :**
  - **انجاز دراسات سوسيو ديمغرافية لتزويد الملفات التقنية تدعيما للسياسة السكانية**
    - توجهات ومحددات الخصوبة بالمغرب؛
    - الحالة المدنية: التغطية والمؤشرات الديمغرافية حالة جهة الرباط–سلا–القنيطرة؛
    - الدينامية الديمغرافية بالمغرب حسب الأقاليم والعمالات؛
    - التصورات الاجتماعية وتقسيم العمل المنزلي بالأسرة المغربية؛
    - الحالة الصحية والقدرة على مزاولة النشاط المهني في سن مرتفع؛
    - الهبة الديمغرافية والشيخوخة: استشرافات وتحديات، والوضعية الديمغرافية بالمغرب؛
    - هجرة العودة: التوزيع والخصائص السوسيو–ديمغرافية؛
    - التطور الديمغرافي والدينامية المجالية بين 2004 و2014.
  - **تحيين الإسقاطات الديموغرافية لحاجيات التخطيط، والتتبع والتقييم؛**

- **تتبع ظروف معيشة السكان من خلال انجاز الدراسات والتحاليل التالية :**
  - الحصيلة السنوية السوسيواقتصادية الجهويــة؛
  - إعداد دراسة حول الرأسمال البشري ؛
  - إعداد دراسة حول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية؛
  - حصيلة متعددة الأبعاد حول فوارق النوع الاجتماعي؛
  - تطوير نمادج محاكات ميكوراقتصادية من اجل قياس آثار السياسات العمومية على ظروف معيشة السكان.

مشروع 3 : تحليل الظرفية

- إصدار نشرات فصلية حول الظرفية الاقتصادية وكذلك القيام بدراسات حول القطاعات الاقتصادية وأثار الأعياد الدينية عليها وعلى الأسعار الداخلية ؛
- مواصلة التكوين والتدريب من أجل تحسين طرق التحليل موازاة مع عملية الإنتاج ؛
- دعم البحوث في مجال تقنيات المعالجة الإحصائية وإعداد المؤشرات التركيبية وتعميمها؛
- مواصلة تأطير طلبة السلك الثالث في مواضيع تهم الظرفية الاقتصادية.

مشروع 4 : الدراسات المتعلقة بالتوقعات وبالمستقبلية

- **الدراسات الماكرو اقتصادية والتوقعات الاقتصادية**
  - الميزانية الاقتصادية؛
  - الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط المدى 2018-2022؛
  - تطوير البحث في مجال إعداد المؤشرات التركيبية القطاعية، على غرار قطاعات الصناعة والبناء والمعادن والطاقة، وتوسيع نطاق التوقعات لمؤشرات قطاعية أخرى وإعداد نماذج ماكرو اقتصادية فصلية
- **إعداد ملفات دراسية :**
  - دراسة آثار الأحداث الاقتصادية على بعض القطاعات الرئيسية وعلى نمو الاقتصاد والأسعار والمؤشرات الماكرو اقتصادية الأخرى؛
  - إعداد عروض وأبحاث خاصة بميدان النمذجة وتقنيات التوقعات؛
  - القيام بدراسات حول الظرفية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية

برنامج 128 : تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

مشروع 1 : تكوين الاطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي

- التكوين الأساسي للمهندسين خلال السنة الجامعية 2017-2018، حيث يبلغ عدد المسجلين حوالي 716 طالب مهندس وسيبلغ عدد الخريجين ما يقارب 230؛
- مواصلة دعم مركز الدراسات في الدكتوراه بكل التجهيزات الضرورية؛
- مواصلة إعادة تأهيل إقامة الطلبة وذلك ببرمجة صفقة تهم جناحي ب و د؛
- العمل على استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتكوين المستمر وتقديم الخبرة للغير وذلك باستصدار وتفعيل القرار المشترك لرئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية بشأن السماح للمعهد بتحديد مقادير التعويضات من تحقيق مداخيل مقابل ما يقدم من خدمات للغير؛
- مواصلة الانفتاح على المؤسسات الدولية، وذلك بعقد معاهدات جديدة للتبادل؛
- الاستمرار في صيانة المرافق الحيوية؛
- برمجة صفقة إعادة تأهيل شامل لتجهيزات الطاقة الشمسية (بإقامة الطلبة)؛
- برمجة صفقة تكميلية تتعلق بإعادة تأهيل الشبكة المعلوماتية (تغطية باقي المرافق)؛
- برمجة صفقة تتعلق باقتناء حواسيب من أجل تحديث حظيرة المعلوميات الخاصة بهيئة الأساتذة.

مشروع 2 : تكوين الاطر في مجال علوم المعلومات

- **إطلاق التكوين في سلك الماستر المتخصص بدبلومين:**
  - ماستر في التوثيق و الأرشيف
  - ماستر في نظم المعلومات الطبية
- توفير عرض للتكوين المستمر وتقديم الخدمات لفائدة المقاولات في ميادين تخصصها؛
- تطوير البحث العلمي وذلك عبر خلق مختبرين للبحث:
  - مختبر للبحث في المعلوميات، علوم المعلومات و الهندسة المعرفية
  - مختبر للبحث حول المعطيات- المعلومات – المعرفة –المجتمع.
- خلق سلك الدكتوراه بشراكة مع جامعات داخل المغرب وخارجه

برنامج 150 : القيادة والدعم

مشروع : دعم المهام

- **تحديث الموارد البشرية وتثمين الكفاءات:**
  - اعتماد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات ومنظومة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات كآليتين لتدبير الحياة الادارية للموظفين وعند التوظيفات وكذا العمل على تحيينهم باستمرار؛
  - مواصلة التدبير المعلومياتي للموارد البشرية؛
  - تنفيذ المخطط الثلاثي للتكوين المستمر 2016-2018
- **تحديث التدبير المالي :**
  - التنزيل التدريجي للقانون التنظيمي لقانون المالية؛
  - مواصلة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المتعلق بتدبير النفقات وتعميمه على المديريات الجهوية.
- **تطوير النظام المعلوماتي :**
  - اتمام مشروع وضع نظام تدبير الرسائل ورقمنتها؛
  - وضع برنامج معلوماتي لتدبير الممتلكات.
- **تحسين ظروف عمل الموظفين :**
  - تهيئة وإصلاح المباني واقتناء المعدات اللازمة
- **تدعيم مسلسل اللاتمركز الإداري :**
  - تدعيم القدرات التدبيرية للمديريات الجهوية؛
  - توسيع صلاحيات الآمرين المساعدين بالصرف؛
  - توفير الدعم اللازم للمهام المنوطة بالمديريات؛
  - وضع ميزانيات برامج جهوية.
- **تتبع الشؤون القانونية والمنازعات :**

- السهر على دراسة مشاريع النصوص القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية قصد عرضها على مصالح المصادقة وتتبع النصوص التي في طور مسطرة المصادقة خصوصا فيما يتعلق بالنظام الوطني الاحصائي ومشروع مرسوم يتعلق بمنح تعويض يومي للموظفين المكلفين بتهييء وإنجاز البحوث الإحصائية؛
- مواصلة تتبع المنازعات القضائية المعروضة على محاكم المملكة، والعمل على تنفيذ الأحكام القضائية النهائية التي توصلت بشأنها الإدارة بإعذار بالتنفيذ.

مشروع : تطوير الرصيد الوثائقي للمركز الوطني للتوثيق

- إثراء قاعدة معطيات الرصد "مراصيد" من خلال توسيع مجال الرصد ليصل الى 14 موضوعا، وانتقاء وجمع مصادر معلومات جديدة باللغة العربية والانجليزية ليصل عددها الإجمالي إلى 8500 مصدر. كما سيعززها رصد الشبكة الخفية (WebInvisible)،
- تحيين البوابات القطاعية الموضوعاتية بوثائق إلكترونية جديدة، ليصل عددها إلى 127.000؛
- في نشر وتوزيع النشرات الإلكترونية.الاستمرار؛
- جمع وتحليل 6160 وثيقة الكترونية وورقية ؛
- مواصلة إغناء رصيد المكتبة الافتراضية رفوف Rofoof ل 12000 وثيقة
- إعادة صياغة و هيكلة بوابة البحث "ابحثو"؛
- إعادة صياغة تنظيم العمل الداخلي WORKFLOW؛
- تطبيق جديد لجمع وتتبع تطويرالوثائق؛
- إتمام رقمنة 80.000 وثيقة من الرصيد الوثائقي للمركز؛
- استقطاب المزيد من العارضين والمزيد من الزوار للمعرض الافتراضي DocExpo .